مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٢٢**

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بابيسترو	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد كينس
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كواري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-61684 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس مرة أخرى عن الشرق الأوسط. ولأول مرة، لن أثير مسألة لبنان في تعليقاتي لهذا الشهر، لأن المنسق الخاص لشؤون لبنان، السيد مايكل ويليامز، إلى جانب زميل من إدارة عمليات حفظ السلام، سيقدمان يوم غد إحاطتين إعلاميتين إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2008/715) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وقبل أسبوعين، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس الأمين العام اجتماعا للمجموعة الرباعية في شرم الشيخ قدم فيه الطرفان، بمبادرة منهما، إحاطتين إعلاميتين بشأن التقدم المحرز في مفاوضاتهما الثنائية. وكان ذلك اجتماعا تاريخيا، حيث أن الطرفين عقدا لأول مرة اجتماعا مشتركا مع المجموعة الرباعية، ودليلا هاما على استمرار العملية السياسية عملا بتوصيات مؤتمر أنابوليس الذي عقد في السنة الماضية.

إن مبادرة الرئيس الفلسطيني عباس ووزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني بتقديمهما إحاطة إعلامية مشتركة إلى المجموعة الرباعية تنشئ سابقة هامة لزيادة مشاركة المجموعة الرباعية مشاركة فعالة في المستقبل. كما عقد الرئيس عباس ووزيرة الخارجية ليفني اجتماعا ثنائيا في شرم الشيخ، وعقد اجتماع ثنائي آخر بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس بالقدس، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، أعلن رئيس الوزراء أولمرت عن نية إسرائيل إطلاق سراح ٢٥٠ من الأسرى الفلسطينيين في بادرة موجهة إلى الرئيس عباس قبل احتفال المسلمين بعيد الأضحى في الأسبوع المقبل.

ونأسف لأنه من المرجح ألا تنفذ إسرائيل والفلسطينيون التزامهم الذي تعهدوا به في أنابوليس المتعلق بالتوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام. غير أن تأكيد الطرفين انخراطهما في مفاوضات مباشرة ومستمرة ومكثفة يستحق الثناء. والجدير بالملاحظة أيضا التقييم المشترك للطرفين الذي خلص إلى أن مفاوضتهما، بدون التقليل من شأن الفجوات والعراقيل المتبقية، كانت جوهرية ومبشرة. وذكر الطرفان أن المفاوضات ستتواصل بدون انقطاع، وأن هدفهما سيظل هو التوصل إلى اتفاق سلام شامل يعالج جميع المسائل بدون استثناء. وأيضا، جدد الطرفان التزامهما بتنفيذ التزاماتهما في إطار خريطة الطريق، واتخاذ المزيد من الإجراءات العاجلة بشأن هذه الالتزامات أمر حيوي لكفالة مصداقية العملية.

ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات خلال الفترة المقبلة، بالرغم من أن السياسة المحلية في إسرائيل وفيما بين الفلسطينيين على حد سواء قد تعقد الأمور. وعجز رئيسة الوزراء المعينة تزيبي ليفني عن تشكيل حكومة ائتلافية–جزئيا بسبب الخلافات بشأن القدس – دفعت الرئيس بيريز في

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة، من المقرر الآن أن تجرى في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وما زال الفلسطينيون منقسمين. وبناء على اقتراح مصري للفصائل الفلسطينية بشأن تحقيق المصالحة، دعت مصر الفصائل إلى عقد اجتماع في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة. ولكن حماس لم تحضر الاجتماع. والأمين العام يناشد حماس، وفي الواقع، جميع الفصائل الفلسطينية العمل بصورة عاجلة على إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية، وبطريقة تمكن عملية السلام من المضي قدما.

ومع ذلك، اشتد التصعيد الكلامي بين حماس وفتح. وأعلنت اللجنة المركزية لحركة التحرير الفلسطينية انتخابها لمحمود عباس رئيسا لدولة فلسطين، ولكن قيادة حماس رفضت تلك الخطوة. وسيجتمع وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الحالة في غزة، والحالة الفلسطينية الداخلية والمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية.

وللأسف، تؤكد التطورات التي حصلت مؤخرا في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل على حقيقة أن الفجوة ما زالت واسعة بين المسارات السياسية والحالة على أرض الواقع، وتمثل عوائق كبيرة في الطريق الذي يتعين السير فيه في المستقبل. وأسفرت أعمال العنف الإسرائيلية – الفلسطينية التي وقعت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير عن مقتل ١٦ فلسطينيا – ١٥ من أعضاء المليشيات في غزة، ومدني مسلح واحد في الضفة الغربية – بينما أصيب ١٢٢ شخصا آخر بجراح، وهم بشكل رئيسي مدنيون. وقتل إسرائيلي واحد في هجوم بالطعن بالسكاكين وقع في القدس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وجرح ٢٥ من الجنود والمدنيين الإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وظلت التهدئة – أو فترة الهدوء – في غزة وجنوب إسرائيل، وهي سارية المفعول منذ ١٩ حزيران/يونيه، تتعرض للخطر من جراء عدد من الحوادث العنيفة. وقامت إسرائيل بتوغل عسكري في غزة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تدمير نفق زعم أنه يستخدم لاختطاف الجنود الإسرائيليين. وقتل ستة من أعضاء المليشيات، ونفذت إسرائيل عددا من عمليات التوغل الصغيرة والمحدودة في غزة خلال الأيام التالية. وأطلق أعضاء المليشيات الفلسطينية أكثر من ١٢٣ صاروخا و ١١٨ قذيفة هاون على إسرائيل أو على معابر الأشخاص والسلع بين إسرائيل وغزة، مما أدى إلى جرح مدني إسرائيلي واحد. وأدان الأمين العام مرارا وتكرارا الهجمات بالصواريخ وغيرها التي يشنها أعضاء المليشيات الفلسطينية على الأهداف المدنية الإسرائيلية، وأكرر هنا إدانة الأمين العام لهذه الهجمات. وندعو إلى إنهاء إطلاق الصواريخ ونناشد الأطراف احترام التهدئة احتراما كاملا.

وبين ٤ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قيدت السلطات الإسرائيلية بشكل حاد وصول العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية فضلا عن السلع التجارية والإنسانية إلى غزة. وسببت تلك القيود حالات تعليق للمعونة الغذائية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي، الأمر الذي ألحق الضرر بمئات الآلاف من الفلسطينيين.

ونظرا لحالات نقص الوقود، أغلقت محطة توليد الكهرباء في غزة لأكثر من اثني عشر يوما، وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تنفيذ نظام تناوبي لقطع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ثماني ساعات في اليوم في بعض المناطق في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن توافر الوقود في السوق المفتوحة انخفض بقدر كبير، لأن واردات النفط وزيت الديزل وغاز الطهي قد قطعت منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك نقص حاد في غاز الطهي في قطاع غزة مما يؤثر على المنازل، والآن توقف عن العمل ٣٠ مخبزا من إجمالي ٧١ مخبزا. كما أن انعدام الوقود يشكل أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى تنفيذ برنامج لحصص المياه

في جميع أنحاء غزة، مما أثر على ٦٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا. وبالرغم من الإغلاق، تم السماح بمرور ٢٣ حالة طبية عبر معبر إريتز على أساس يومي.

وانخفض إطلاق الصواريخ بقدر كبير في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر أعادت إسرائيل فتح معبر كيريم شالوم، مما مكن من دخول ٢٨ شاحنة محملة بالإمدادات الإنسانية الأساسية، ومكن أيضا من تسهيل إيصال حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ لتر من الوقود الصناعي إلى محطة توليد الكهرباء في غزة، فضلا عن إيصال ٢٤٠ طنا من القمح و٥٦٠ طنا من علف الحيوانات عن طريق جهاز النقل الحزامي في كارني. ووفقا لحكومة إسرائيل، تم مساء أمس إطلاق صواريخ من غزة نحو عسقلان. وأمر وزير الدفاع باراك اليوم بإغلاق جميع المعابر مرة أخرى. وبالرغم من عمليات إيصال الوقود، ما زالت محطة توليد الكهرباء في غزة لا تعمل بسبب عطل فني وانعدام قطع الغيار. ووجهت نداءات إلى إسرائيل من أجل السماح بدخول قطع الغيار إلى غزة.

واحتجت وكالات الأنباء والمنظمات الرئيسية للحكومة الإسرائيلية على عدم السماح لوسائط الإعلام الأجنبية والإسرائيلية بالدخول لفترة زادت على ١٤ يوما.

وتكلم الأمين العام مع رئيس الوزراء أولمرت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ومع وزيرة الخارجية ليفني في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ليعرب عن قلقه العميق حيال عواقب تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وكرر الأمين العام إدانته لإطلاق الصواريخ، ولكنه شدد على أن على إسرائيل أن تتقيد بالمبادئ الإنسانية. وفي تصريحات علنية صدرت في ١٤ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حث الأمين العام إسرائيل بقوة على تسهيل حرية نقل الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة المعنيين في غزة، وأكد على أن اتخاذ تدابير تزيد من مشقة ومعاناة السكان المدنيين في غزة بكاملها أمر غير مقبول وينبغي أن توقف فورا. ويشعر الأمين العام بالسرور لأنه سمح بدخول بعض الإمدادات الإنسانية والوقود إلى غزة وهو يتوقع من إسرائيل أن تستأنف تسهيل استمرار عمليات إيصال الإمدادات الإنسانية والوقود على حد سواء. وفي ذلك السياق، ننوه باستئناف التهدئة التي توسطت فيها مصر ونأمل بأن تستمر.

وما زلنا ندعو إلى الإفراج عن العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط. ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم في جهود تأمين إطلاق سراحه وإطلاق سراح عدد يزيد على ١٠ ٠٠٠ من السجناء الفلسطينيين في إسرائيل. وما زالت منظمة الصليب الأحمر الدولية لم تمنح إمكانية الوصول إلى شاليط بعد مرور ٢٧ شهرا على أسره.

ونظرا لعدم تحقيق المصالحة الفلسطينية، ما زال نصف جميع المعلمين تقريبا وربع جميع العاملين الصحيين في غزة مضربين، وتم تمديد كلا الإضرابين إلى نهاية العام. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، وعلى حد سواء نتيجة للتراعات الداخلية والقيود المفروضة على دخول الواردات إلى غزة، نفذ مخزون ٩٥ من الأدوية الأساسية و ١٧٤ من الإمدادات الطبية.

ونشعر بالقلق حيال التقارير عن الاعتداءات على حقوق الإنسان المرتكبة في غزة في ظل نظام حماس القائم بحكم الأمر الواقع، الذي يبدو أيضا أنه عزز سيطرته، بفصل مؤسسات غزة من المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية.

وفي الضفة الغربية، ما زالت قوات الأمن الفلسطينية تحرز تقدما في تنفيذ المرحلة ١ لالتزامات خريطة الطريق بتمديد العمليات الأمنية إلى المناطق الواقعة في نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر نشرت السلطة الفلسطينية ٥٥٠ من أفراد الأمن الجدد في الخليل. وبدأت عملية أمنية إضافية في بيت لحم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ومن المتوقع أن تستمر العملية خلال فترة عطلة عيد الميلاد.

واتخذت القوات التي نشرت في الخليل تدابير لإنفاذ القانون والنظام وللاستيلاء على الأسلحة والمتفجرات غير القانونية. ونلاحظ أنه في الأسابيع الماضية أبلغ عن اعتقال أكثر من ٣٥٠ من الأشخاص المنتسبين لحماس في جميع أنحاء الضفة الغربية، بمن فيهم حوالي ٢٥٠ شخصا في الخليل. ومن الأهمية بمكان أن المشتبه بهم الذين يجري احتجازهم لدواع إجرامية أو أمنية يعاملون باحترام كامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من الجهود الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، لم ينخفض عدد هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية كثيرا أو تخف حدة عمليات الإغلاق في الضفة الغربية. وكان هناك حوالي ٤٠٠ حملة تفتيش خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ عدد العوائق أمام حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية ٦٣٠ عائقا.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد تعليق عمليات الهدم لمدة ستة أشهر بناء على الالتزامات المقدمة لممثل المجموعة الرباعية طوني بلير، استأنفت السلطات الإسرائيلية هدم المنازل والإنشاءات التي تفتقر إلى أذون البناء في المنطقة ج من الضفة الغربية. وتم هدم ٤٧ مبنى في المنطقة ج وتشرد حوالي ١٥٠ فلسطيني أو تضرروا بشكل أو بآخر. وأُبلغ عن هدم ثمانية منازل أخرى في القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٥٠ شخصا تقريبا أو الإضرار بهم بشكل آخر، بما في ذلك رجل وزوجته أحليا من مترلهما الذي كانا يعيشان فيه منذ عام ١٩٥٦. وهذا الرجل، الذي نُقل إلى المستشفى نتيجة لمرض السكري ومشاكل صحية أخرى، توفي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نحث على وقف هدم المنازل في الضفة الغربية عملا بالوقف الاختياري، وعدم اتخاذ أية خطوات أحادية الجانب في القدس قد تقلل من الثقة أو تغير الوضع القائم في المدينة.

وفي ذلك السياق، من المؤسف حقا أن يستمر النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، في الغالبية العظمى من المستوطنات. وإيجابيا، نحيط علما بأنه، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نيتها وقف أي تمويل للبؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية فورا. وقوبلت محاولة لتفكيك بؤرة استيطانية قريبة من الخليل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بالعنف من قبل المستوطنين الذين أصابوا ثمانية أعضاء من قوات الأمن الإسرائيلية وسبعة فلسطينيين بجراح، بما في ذلك امرأة تبلغ من العمر ٩٥ عاما. واشتبك المستوطنون مع قوات الدفاع الإسرائيلية والفلسطينيين عقب إصدار المحكمة العليا أوامر بإخلاء مبنى في الخليل. وفي الحصيلة، كان هناك ٣٠ هجمة للمستوطنين على الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدان كبار المسؤولين الإسرائيليين تلك الهجمات.

إن بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منحرفا عن الخط الأخضر ما زال مستمرا، بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية. وفي تناقض أيضا مع التزام إسرائيل بالمرحلة الأولى من خريطة الطريق، ما زالت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مقفلة بأوامر من الجيش الإسرائيلي.

وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مؤتمر الاستثمار الفلسطيني — المنتدى الشمالي في نابلس، مجتذبا ما يزيد على ٢٥٠ مشاركا دوليا، بما في ذلك عدد من بلدان عربية، بهدف الترويج للمنطقة الشمالية من الضفة الغربية كمنطقة للاستثمار.

وتواصل السلطة الفلسطينية تعزيز إدارتها المالية، وأتمت دفع كل الرواتب والمتأخرات للقطاع الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن عملية الميزنة والتخطيط لعام ٢٠٠٩ تمضي في مسارها الصحيح تماما. وقد أبلغت وزارة المالية بأنه تم تحويل مبلغ ١,٦ بليون دولار كدعم مباشر للميزانية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أنه تبقى هناك حاجة ملحة لزيادة التعهدات بدعم الميزانية لعام ٢٠٠٩

وبدعم السلطة عبر الوفاء بالالتزامات بشكل مخطط له ومنتظم في أسرع وقت ممكن.

وقد زار ممثل المجموعة الرباعية طوني بلير المنطقة مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وواصل جهوده لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها مع حكومة إسرائيل في أيار/مايو ٢٠٠٨، بهدف تحسين الحالة في الميدان وتهيئة مناخ اقتصادي أفضل وزيادة في الحركة والمنافذ.

وقد عقد المنسق الخاص روبرت سري اجتماعات في دمشق مع مسؤولين في الحكومة السورية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة التطورات في المنطقة والإعراب عن دعمه لاستمرار المحادثات الإسرائيلية – السورية غير المباشرة. وبقيت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة، ولكن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مستمر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نوقشت أهمية مبادرة السلام العربية بشكل موسع باعتبارها خطة حيوية لتحقيق هدف السلام الإقليمي الشامل. ونحن نثني على المبادرة وعلى جهود الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، التي أدت إلى عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى تحت بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ هنا في نيويورك في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما يعلم المجلس، فقد حضر الاجتماع عدة زعماء من منطقة الشرق الأوسط، من بينهم الملك عبد الله عاهل الأردن، والملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية، وأمير الكويت وملك البحرين، والرئيس سليمان (لبنان)، والرئيس بيريز، ووزيرة الخارجية ليفني، والرئيس عباس، ضمن شخصيات عديدة أخرى. وإضافة إلى ذلك، نشرت منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إعلانات بحجم صفحة كاملة في الصحف الإسرائيلية للترويج لمبادرة السلام العربية بين الجمهور العام الإسرائيلي.

وكما دلت أحداث الشهر الماضي، فإن العملية السياسية ما زالت مستمرة ولكن التطورات في الميدان تمثل التحدي الأكبر لبناء سلام دائم. وهناك حاجة إلى تحسينات ملموسة في الظروف المعيشية والأمنية للمدنيين لكي يثقوا في العملية السياسية. وبغية إحراز تقدم في المفاوضات وتعزيز الحالة في الميدان، من المهم أن تواصل المجموعة الرباعية دفع العملية قدما في هذه الفترة الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، حث الأمين العام الرئيس المنتخب للولايات المتحدة أوباما على الانخراط في الشرق الأوسط مبكرا.

إن هدفنا المشترك يبقى واضحا: وضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وسوف نواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف عبر سلام إقليمي شامل في الشرق الأوسط وتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتوازنة للغاية كالمعتاد.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.